اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

ما الذي تفعله وزارة التجارة؟

تعد وزارة التجارة من أهم الوزارات ذات الطبيعة الاقتصادية الخالصة ، ويطلق عليها وزارة الاقتصاد في كثير من دول العالم، حيث تضطلع بمهمات لا تتعلق برسم السياسة التجارية الداخلية والخارجية فحسب ، بل في رسم وتنفيذ عدد من السياسات الاقتصادية العامة .

وإزاء هذه المهمات أين وزارة التجارة العراقية من ذلك، وما الاستراتيجيات التي عملت على إعدادها وتنفيذها بالشكل الذي ينعكس ايجابياً على الاقتصاد الوطني ، وبغض النظر عن الأسماء التي توالت على قيادة تلك الوزارة والعمل ضمن مفاصلها العليا والدنيا على حد سواء ، فإنها فشلت فشلاً كبيراً في ملف البطاقة التموينية الذي يعد الإستراتيجية والمهمة الأكبر لها ، ولم يعد خافياً على السلطات التنفيذية والتشريعية فضلا عن المستهلكين من السواد الأعظم أن البطاقة التموينية أصبحت مجرد مستمسكا يقدم لدوائر الدولة في الخطابات والمتعاملات الإدارية ، ولم يعد المواطن يتعامل مع روح البطاقة التموينية وما يتعلق بمفرداتها وعملية تحسينها وإيصالها الى المستهلك في الوقت المقرر ، ناهيك عن حالات الفساد المالي والإداري التي ضربت أطنابها والتي عصفت بوزراء ومسؤولين في وزارة التجارة وما زال البعض منهم ينتظر قولة القضاء بهم.

ولا يمكن أن نحصر وزارة التجارة بحكم واجباتها المحددة لها بموجب قانونها النافذ الحالي بالبطاقة التموينية، وإن كانت هي الأهم ، لكن المهمات الأخرى وان كانت ذات أهمية كبيرة لاسيما ما يتعلق بالتجارة الخارجية وعملية التبادل التجاري بين العراق وبلدان العالم ، وما يتصل بذلك من قوانين قديمة وأخرى حديثة شرعها مجلس النواب في دورته السابقة والتي تتعلق بتنظيم عملية التبادل التجاري ومكافحة الإغراق السلعي وحماية المستهلك والمنتج المحلي والتعرفة الكمركية ، وجلها قوانين ذات أهمية قصوى ومتعددة الفوائد لكنها مازالت معطلة وغير مفعلة وبعضها مؤجل بقرار حكومي .

وإذا أردنا أن نتحدث عن المحاور الأخرى ، لا يمكن أن نتغاضى عن مشهد الشركات وعملية تسجيلها والطريقة القديمة العقيمة وعدم قدرة الوزارة على الإتيان بمسودة قانون للشركات يأخذ بنظر الاعتبار التطور الحاصل في أنظمة وإدارة الشركات وعلاقاتها بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، كما أن الوزارة لم تعمل على تطوير القطاع الخاص وتفعيل دوره خاصة إذا ما تحدثنا عن آليات اقتصاد السوق ، كما أن المعارض التجارية لم تعمل هي الأخرى على دفع عجلة الاستثمار التي ما زالت أسيرة التداعيات السياسية والأمنية.

وقد يكون حديثنا في هذا المقال عموماً لم يدخل لب التفاصيل والتي سنضطر للحديث عنها برؤيا متجردة بعيد عن الاستهداف بقدر ما نتحدث عن معطيات الواقع المعيش، مع معرفتنا الدقيقة بأهمية وزارة التجارة ومدى تأثيرها في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني بجميع حيثياته ومفاصله ، والتي تتطلب كوادر متخصصة قادرة على إيجاد الإصلاحات والحلول وتنفيذها بشكل سليم بعيداً عن التأثيرات الأخرى .

خلت القائمة من السياسيين

خمسة اقتصاديين عراقيين بينهم سنان الشبيبي ضمن أفضل 500 شخصية عربية

□ بغداد / احمد عبد ربه /وكالات

زها حديد

عماد مكية

سنان الشبيبي

برزت خمس شخصيات اقتصادية ضمن قائمة أقوى ٥٠٠ شخصية عربية أصدرها موقع إخباري عالمي بينهم محافظ البنك المركزي العراقي سنان الشبيبي .

واصدر موقع أريبيان بزنس قائمة تضمنت أقوى ٥٠٠ شخصية عربية لعام ٢٠١٢ ضمت القائمة أسماء ١٥ شخصية عراقية منهم ٥ شخصيات يعملون في مجال المال والأعمال، حيث حصلت المعمارية العراقية زها حديد على المرتبة ٧٩ فيما حصل سليم زيلكا رئيس شركة زيلكا للطاقة الحيوية على المرتبة ٢١١ تلاه البريطاني من أصل عراقي نظمي اوجي مالك مؤسس جي إم إتش على المرتبة ٢٤١ فيما حصل عماد مكية المدير التنفيذي لشركة زين العراق على المرتبة ٣٥٨ وتلاه سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي العراقي وحصل على المرتبة ٣٨٣ .واعتبر الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون اختيار الشخصيات الاقتصادية موضع فخر لكل العراقيين جميعاً والاقتصاديين بشكل خاص، محذراً بعض السياسيين من مغبة تقديم مصالحهم الشخصية على مصلحة العراق .

وقال انطون لـ (المدى) :ان اختيار الشخصيات الاقتصادية بالعراق دليل واضح على أن العالم يسير نحو اختيار الطاقات والكفاءات القادرة على المساهمة الفعلية في بناء وإعمار العراق .

وأضاف انطون: أن الازمة السياسية الحالية التي يعيشها العراق تلقي بظلالها على الملف الاقتصادي، مشيراً الى ان الأزمات السياسية التي يمر بها البلد أدت الى تدهور القطاعات الاقتصادية كافة .

وتصدر القائمة رجل الأعمال السعودي الأمير الوليد بن طلال يليه الإماراتي الشيخ احمد بن سعيد آل مكتوم وكلاهما من الشخصيات الاقتصادية في العالم العربي .وقال الإعلامي صلاح النصراوي إنه "لم نستغرب من وجود ٥ شخصيات اقتصادية عراقية ضمن القائمة ولم تحتوي على اي سياسي عراقي" ، وذلك بسبب أهمية الاقتصاد الذي أصبح الأكثر تأثيرا من السياسة .وأشار الى أن "هناك لوبيات موجودة ومؤثرة في اختيار الشخصيات للجوائز العالمية او ما تسمى المنح، فدائما ما يتم الاختيار من قبل الغرب حسب المعروف لديهم وليس ما معروف لدينا من تلك الشخصيات وهي معروفة غربيا وإذا ما اشرنا إلى سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي مثلا تجد انه شخصية اقتصادية عراقية معروفة لدى الغرب كونه المسؤول الأول عن العملة في العراق لان البنك المركزي يرتبط ببنوك عالمية لها ثقلها.

وتابع أن الشبيبي عرف من هذا الباب عالميا وقد لا يعرف المالكي في هذا المضمار لأنه سياسي وتأثيره بالداخل العراقي أكثر من الخارج".

وجاء تسلسل الـ ١٥ عراقيا كالتالي ، ٧٩ زها حديد ، ٢١١ سليم زيلكا ، ٢٣٧ كاظم الساهر ٢٤١ نظمي أوجي ، ٣٢٧ لحاظ الغزالي ، ٣٥٨ عماد مكية ، ٣٨٣ سنان الشبيبي ، ٣٨٧ مديحة حسن عذيب ، ٤١١ سنان أنطون ، ٤٣٥ منال عمر ، ٤٥١ طه جابر العلواني ، ٤٧٩ ديزي الأمير ، ٤٨٠ سيد حسين القزويني ،٤٨٨ أمير سلمى ، ٤٩٢ خالد محمود.

إلى ذلك قال المحلل الاقتصادي علي حنون لـ/ دنانير / إن " موضوع إدراج أسماء شخصيات عراقية تعمل في مجال المال والأعمال ضمن القائمة أمر جيد وهذا دليل على أن الاقتصاد في العراق أكثر تأثيرا من السياسة وخاصة سياستنا تعتمد على الاقتصاد كون أن الميزانية ريعية تعتمد على النفط واغلب المواقف السياسية التي نتابعها اليوم تجد أنها اعتمدت على أمور اقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالنزاع بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان حول العقود النفطية إذ تحول النزاع الى نزاع سياسي وليس اقتصاديا".

واشار الى ان " اغلب تلك الشخصيات ألخمسه مرتبط أو يعمل خارج العراق لان اغلب الذين يعملون في الداخل دائما يفشلون في التعامل مع الخارج لعدم كشف القيمة الحقيقية للاستثمارات بل عدم محاولتهم لتوظيف تلك الأموال بخدمة المجتمع لذا فهم غير مؤثرين".

يذكر ان موقع أريبيان بزنس يعد من اكبر المواقع المعنية بالاقتصاد والمجتمع في الوطن العربي ويصدر سنويا قوائم بأقوى ٥٠٠ شخصية عربية وأغنى ٥٠ شخصية عربية .

اعتراضات نيابية حيال مشروع حذف الأصفار

□ بغداد / متابعة المدى

قالت عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النائب نورة البجاري، بأن مجلس النواب تسلم كتاباً رسمياً من البنك المركزي يتضمن تفاصيل مشروع حذف الأصفار الثلاث من العملة ويطالب بتطبيقه مطلع العام المقبل، مؤكدةً وجود اعتراض كبير من قبل النواب حول تطبيق المشروع كون البلد ما زال غير مهيئ لاستبدال العملة الوطنية.

وقالت البجاري في تصريحات صحفية إن البنك المركزي العراقي أرسل كتاباً الى اللجنتين المالية والاقتصادية في مجلس النواب أبدى به استعداده لتطبيق مشروع حذف الأصفار الثلاث من العملة خلال العام المقبل ويحتوي على شرح تفصيلي للمشروع ومراحل تنفيذه لغرض مناقشته في مجلس النواب وتحديد سقف زمني لتطبيقه.

وأضافت : أن أغلب أعضاء مجلس النواب يرفضون تطبيق المشروع في العام المقبل كونه مشروعا كبيرا ويحتاج الى وقت كاف لمناقشته ودراسته، إضافة إلى أنهم يرون بأن العراق ما زال غير مستعد استعدادا تاما لتنفيذ هذا المشروع ويخشون من انه يلقي بأثر سلبي على الاقتصاد الوطني والعملة المحلية.

وتابعت: أن اللجنة الاقتصادية النيابية ستعقد اجتماعاً خلال الأيام القادمة لمناقشة المشروع وربما يتم من خلاله استدعاء محافظ البنك المركزي واستضافته في مجلس النواب لتوضيح فقرات مراحل تطبيق المشروع وإمكانية استعدادهم.

إيقاف عدد من الشركات المساهمة في البورصة

□ بغداد / قيس عيدان

أعلنت إدارة سوق العراق للأوراق المالية عن إيقاف عدد من الشركات المساهمة من التداول في جلسات السوق اليومية بسبب عدم الإيفاء بمتطلبات الإفصاح المالي ، وقالت مدير الإعلام والعلاقات جيمي افهم لـ (المدى) : أن القرار جاء تنفيذا لقرارات هيئة الأوراق المالية الواردة ألينا حيث تقرر إيقاف تداول أسهم الشركات الآتية وذلك اعتبارا من جلسة الأحد ٥/٨/٢٠١٢ لعدم إيفاء هذه الشركات بمتطلبات الإفصاح وتزويد الهيئة بالبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١١ ولانتهاء المدة القانونية المحددة بتعليمات رقم (١٤) (مستلزمات الإفصاح) .

وأضافت جيمي : أن الشركات المشمولة بهذا القرار هي (الهلال الصناعية ، الصناعات الخفيفة ، الصناعات الالكترونية ، الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية ، الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات ، الأصباغ الحديثة ، العراقية للنقل البري ، البادية للنقل العام ، بغداد لخدمات السيارات) كما شمل القرار أعلاه الشركات : العراقية لنقل المنتجات النفطية ، المشروبات الغازية للمنطقة الشمالية ، كركوك لإنتاج المواد الإنشائية ، فندق فلسطين ، فنادق عشتار المتوقفة عن التداول لعدم إيفائها بمتطلبات الإفصاح في غضون ذلك أكد رئيس مجلس محافظي سوق العراق للأوراق المالية ليث حكمت التميمي أهمية إدراج شركات الهاتف النقال في التداول اليومي للبورصة العراقية .وقال التميمي في تصريحات صحفية إن إدراج اسهم شركات الهاتف النقال سيفعل حركة تداول الأسهم داخل السوق باعتبارها شركات رابحة وبرؤوس أموال كبيرة يتجه صوبها عدد كبير من المستثمرين وكذلك المضاربين في السوق، ولفت إلى ان شركة اسياسيل في مراحل الإعداد النهائية للدخول الى ميدان التداول وهي جادة في هذا الأمر حيث أكملت الإجراءات القانونية كذلك.وأضاف ان تداول اسهم شركات الهاتف النقال الثلاث الكبرى العاملة في العراق وهي زين واسيا سيل وكورك امر يفرضه عقد العمل، مبينا أن شركة زين بدأت مساعيها للإدراج ضمن شركات السوق.

يذكر أن شركات الهاتف النقال عليها ان تعتمد نظام الإفصاح المالي والشفافية الكاملة في مقدار التعاملات والأرباح .

التخطيط : 115 شركة متلكئة تنتظر إجراءات قانونية

□ بغداد / ضرغام المالكي

كشفت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عن أسماء ١١٥ شركة متلكئة متعاقدة مع بعض الوزارات والمحافظات، مؤكدة أنها ستتخذ إجراءات رادعة في حقها.وقال الناطق باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي في تصريح لـ"المدى برس" ، "طالبنا جميع الوزارات والمحافظات والجهات غير المرتبطة بوزارة، بتزويدنا بأسماء الشركات المتلكئة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة العاملين فيها". وأضاف الهنداوي "وردتنا أسماء هذه الشركات من بعض المحافظات والوزارات بينها محافظة صلاح الدين ووزارة الثقافة، وسوف تتخذ وزارة التخطيط إجراءات رادعة بحقها".

وتابع ان "بين هذه الإجراءات حرمانها من الحصول على مشاريع جديدة إلى ان تكمل مشاريعها المتلكئة، وإلا سيتم إدراجها بالقائمة السوداء". وتعاني اغلب المحافظات والوزارات من التلكؤ في مشاريعها، حيث يعده بعض المراقبين واحدة من المشاكل التي تؤدي إلى تفاقم الفساد الإداري في البلاد.

المركزي : قانون الرأسمالية يفضي إلى زيادة الأسهم المصرفية

□ بغداد / صفا هاشم

قال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح إن تطبيق قانون الرأسمالية في القطاع المصرفي يفضي الى زيادة الأسهم المتداولة في هذا القطاع .وقال صالح لـ"المدى برس" : إن الرأسمالية خطوة تساهم في زيادة الربح وتنمية الاقتصاد العراقي"، مشيرا إلى ان "الأسهم المصرفية فاقت الأسهم الزراعية والصناعية وان حركة هذه الأسهم هي حركة رأسمالية بحتة".وأكد مطالبة البنك المركزي بزيادة رؤوس أموال المصارف التي دفعها لطرح أسهم جديدة في السوق بعد فترة شهدت تراجع الطلب على الأسهم وزيادة العرض ما خلف هبوطا في الأسعار أدى بدوره إلى ركود السوق. ونفى صالح أن يكون المستثمرون قد تعرضوا إلى تأثيرات الركود بسبب هذا القانون، معتبرا أن "الزيادة الحاصلة في أسهم المصارف توفر حماية لنفسها من الاهتزازات والرأسمالية".

حركة السوق

اسعار المواد الغذائية

لحم عراقي	١٥,٠٠ الف ديناراً
دجاج مستورد	٤,٠٠ آلاف ديناراً
برتقال	١,٥٠٠ الف ديناراً
موز	١,٥٠٠ الف ديناراً
تفاح	١,٥٠٠ الف ديناراً
عنب	١٠٠٠ الف ديناراً
تمر	٣٠٠٠ الف ديناراً
بطاطة	١٠٠٠ الف ديناراً
طماطة	١٠٠٠ الف ديناراً

اسعار المواد الأنشائية

طابوق	٧٥٠ الف ديناراً
سمنت	١٥٠ الف ديناراً
حديد تسليح	٨٥٠ الف / طن
سمنت أبيض	١٨٠ الف ديناراً

اسعار العملات

الدولار	١١٦٦٠	ديناراً

اسعار النفط

خام برنت	١٠٩	دولار
الخام الامريكي	٩١	دولار